

أثر خروج المرأة إلى العمل على تغير الأدوار المنزلية في الأسرة الجزائرية

د. بلقاسم الحاج - جامعة برج بوعريريج - الجزائر

Résumé :

La famille Algérienne a connu un changement structural. Par lequel elle se transfère d'une famille élargie à une famille nucléaire. Ce changement structural a été accompagné par un changement fonctionnel recouvrir des différentes fonctions et relations.

Le travail ménagère se considère parmi les fonctions importantes touchées par ce changement. Surtout avec l'augmentation du taux de l'emploi féminin, et la difficulté de réaliser ce genre des rôles de la part de la femme qui travail.

A ce propos. Cette étude est pour objet de détecter l'impact du travail de la femme au changement des rôles ménagères au sien de la famille algérienne.

الملخص:

عرفت الأسرة الجزائرية عدة تغييرا بنائيا انتقلت على إثره من النمط المتد إلى النمط النووي (الزواجي)، وقد رافق هذا التغير البنائي تغييرا وظيفيا شمل مختلف الوظائف والعلاقات الأسرية.

وتعد وظيفة أداء العمل المنزلي من بين الوظائف التي مسها التغيير، خاصة بعد انتشار ظاهرة خروج المرأة إلى العمل المأجور، وصعوبة أدائها مثل هذه الأدوار بمفردها، مقارنة بالمرأة الماكثة بالبيت.

في هذا السياق تأتي هذه الدراسة بهدف الكشف عن دور ظاهرة خروج المرأة إلى العمل في تغير الأدوار بين الزوجين فيما يتعلق بالوظائف المنزلية.

مقدمة:

تشكل الأسرة نسقا فرعيا من المجتمع ونموذجا مصغرا له لذلك فإن التغيرات التي تصيب المجتمع تمس بالدرجة الأولى النسق الأسري، ولأن الأسرة تتكون بدورها من مجموعة من العناصر تقوم بأدوار مختلفة (زوج، زوجة، أب، أم، أخ، أخت،...) فإن تغير أي جزء من هذا النسق يؤدي إلى تغير الأجزاء الأخرى.

ويعد خروج المرأة إلى العمل المأجور من بين الظواهر المساعدة على رفع مستوى الدخل الأسري من ناحية، وأحد العوامل المساهمة في إعادة خارطة توزيع الأدوار الأسرية من ناحية أخرى، ذلك أن الإزدواج الوظيفي لدى المرأة بين وظيفتها البيولوجية المتمثلة في الأمومة والتربية، ووظيفتها المهنية خارج البيت من شأنه أن يشكل عبئا وظيفيا للمرأة، الأمر الذي يفرض إيجاد استراتيجيات لمواجهة، قد يكون أحد محاورها إحكام الرجل في أدوار أسرية جديدة كانت ولوقت قريب حكرا للمرأة، مثل العمل المنزلي من (غسيل وطبخ، مسح الأرضية،...).

في هذا السياق تأتي هذه الدراسة، للكشف عن مدى تأثير العامل الإقتصادي المتمثل في خروج المرأة إلى العمل المأجور على تغير الأدوار المنزلية بين الزوجين داخل الأسرة الجزائرية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الإشكالي الآتي:

إلى أي مدى ساهم خروج المرأة إلى العمل المأجور في تغير الأدوار المنزلية بين الزوجين داخل الأسرة الزوجية الجزائرية؟ وذلك من خلال عدة مؤشرات منها حرية المرأة في المنزل، السلطة المنزلية، وكذا الأعمال المنزلية.

أجريت الدراسة الميدانية بولاية الجزائر العاصمة سنة 2009 على عينة من النساء تتكون من 200 امرأة متزوجة (وأم) كممثل للأسرة، تم سحبها عن طريق عينة الكرة الثلجية حيث قسمت إلى فئتين عمريتين مدة كل فئة 10 سنوات وتفصل كل فئة عن الأخرى بفترة زمنية تقدر بـ 15 سنة، وهذا التقسيم جاء من أجل تسهيل المقارنة بين فئتين ينتميان إلى جيلين مختلفين، لكل منهما خصوصياته الثقافية والاجتماعية.

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى تقنية الإستمارة بصفة أساسية لجمع المعطيات الميدانية.

قسمت الدراسة إلى اربع محاور أساسية يتعلق الأول منها بالجانب المفاهيمي للدراسة، أما المحور الثاني فيتناول دور عمل المرأة في زيادة الحرية الشخصية للمرأة داخل المنزل، أما المحور الثالث فيتناول علاقة عمل المرأة بسلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة، في حين خصص المحور الرابع إلى علاقة خروج المرأة إلى العمل في تغيير الأدوار المنزلية بين الزوجين.

أولا- مفاهيم الدراسة:

01- مفهوم الأسرة:

تعرف الأسرة حسب العالم الانثربولوجي "ميردوك" بأنها "وحدة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر وأنثى بالغين، وأطفال سواء من نسلها أو عن طريق التبني"⁽¹⁾، فهي اللبنة الأولى في بناء المجتمع وخليته الأساسية الأولى التي من خلالها يرى أفرادها ويرى الأفراد كذلك مجتمعمهم، فهي الوسيط الذي يربط الفرد بالمجتمع، لأن الفرد يأتي إلى المجتمع ويعيش فيه من خلال الأسرة التي ينتمي إليها.

اما عالم الاجتماع "بوجاردس" فقد ركز في تعريف للأسرة على الجانب النفسي الاجتماعي، حيث يعتبرها " جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب والأم و واحد أو أكثر من الأطفال يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، ومهمتها تربية الأطفال وتوجيههم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية"⁽²⁾.

أما الباحث "عبد الواحد وافي" فيذهب الى اعتبار الأسرة بمثابة الوسط الطبيعي والاجتماعي الأول للفرد وتقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات، فنظام الأسرة في أمة ما يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذه الأمة، وتاريخها وعرفها الخلقي وما تسير عليه من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد والقضاء"⁽³⁾.

اعتمادا على ما سبق يمكن اعتبار الأسرة بمثابة البناء الاجتماعي الذي يتكون من أدوار اجتماعية مرتبة على أساس النوع والمكانة، يكون أساسها دور كل من الزوج والزوجة اللذان يشتركان في مكان الإقامة الواحد وفي مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، وعن طريق علاقة جنسية شرعية اجتماعيا ينبج الزوجان أطفالا تقوم الأسرة برعايتهم وحمايتهم و تزويدهم بحاجاتهم المختلفة.

ويقتضي استقرار الأسرة وتوازنها سيادة قيم العدالة والمساواة في تقسيم الأدوار والمسؤوليات وكذا قيم الاحترام والثقة المتبادلين في إطار تكاملي ويهدف عام هو ضمان استمرار استقرار النسق الأسري الذي هو أساس استقرار المجتمع، هذا ويجمع الباحثون على أن هناك نوعين أساسيين للأسرة هما الأكثر انتشارا في العالم و يتعلق الأمر بالأسرة الزوجية والأسرة الممتدة: ففيما يتعلق بالنوع الأول فإنه يتكون من الأعضاء المباشرين وهم الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين.

ولأن هذا النوع من الأسرة يتميز بصغر حجمه، فإن العلاقات الأساسية فيها تقوم على محور العلاقة بين الزوج والزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدموية، وهو نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر الواضح من الضبط الأسري وعلو مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة وهو النمط الأكثر انتشارا في العالم المعاصر.

فيما يتعلق بالنمط الثاني فهو (ناتج عن امتداد الأسرة الزوجية لتشمل إضافة إلى الزوجين الأساسيين الأبناء المتزوجين والأحفاد، وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة والأرملة، ويقوم كل هؤلاء في نفس الوحدة السكنية ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة)⁽⁴⁾.

ينتشر هذا النوع من الأسرة في المجتمعات الريفية التي يشهد فيها الضبط الأسري والرقابة الاجتماعية، ويطلق عليه مصطلح عائلة، وهو مفهوم أت من الفعل "عال"، "يعيل" و"معيل"، "عيال"، وتعبّر عن الشخص الذي يعيل أفراد أسرته، وفي هذا الإطار يفسر الباحث "حليم بركات" ارتباط هذا المفهوم بالأبوية بطريقة بقوله:

أنه مع سيطرة النظام الأبوي، أصبح الرجل هو المعيل وأصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل ومهما كانت علاقات الإعالة والاعتماد متبادلة⁽⁵⁾.

02- مفهوم الدور الاجتماعي:

يعتبر مفهوم أساسي وأولي في علم اجتماع التنظيم وعلم اجتماع العائلة، وهو ذلك السلوك المتوقع من شاعل أو لاعب المركز الاجتماعي، لذلك فالمركز الاجتماعي يعتبر بمثابة العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي، أي أن هناك علاقة وثيقة بين الدور والمكانة (المركز) وهو ما يؤكد "رالف ليتون" في تعريفه للدور على أساس أنه "المظهر الديناميكي للمكانة، وإن كانت هي مجموعة الحقوق والواجبات، فإن السير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور"⁽⁶⁾.

وفقا لما سبق يمكن اعتبار الأدوار بمثابة أنظمة إزمات معيارية، يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها وحقوق مرتبطة بهذه الإزمات، أي أن لكل دور اجتماعي مجموعة حقوق وواجبات اجتماعية معينة فواجبات الدور هي مجموعة التصرفات التي يقوم بها لاعب الدور الاجتماعي أثناء تصرفاته وعلاقاته بالآخرين.

والدور في ارتكازه على الحقوق والواجبات، يرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة أو في موقف اجتماعي معين، ووفقا لذلك يتحدد دور الفرد في أي موقف عن طريق مجموعة من الصفات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه، فعندما يدخل الفاعل (أ) في علاقة متبادلة مع الفاعل (ب) فإن كليهما ينتظر أن يتحرك الآخر في الإطار المعياري الذي يحدد دوره، ومنه فإن الدور هو سلسلة نمطية لأفعال متعلمة أو أعمال يقوم بها الفرد في موقف تفاعلي.

مثال: دور الزوجة الأم العاملة من خلال تفاعلها مع المنزل والعمل وبالتالي تأثير ذلك على الاستقرار الأسري.

03- مفهوم المكانة الاجتماعية :

تشير المكانة الاجتماعية إلى موضع أو مكان الفرد أو الفئة الاجتماعية داخل نسق اجتماعي أو نسق من العلاقات الاجتماعية، وكل مكانة تنطوي على توقعات محددة، وهي كل الأحكام والمقاييس الأخلاقية والاجتماعية التي تحدد السلوك الاجتماعي اليومي للفرد. يعرف "دينكن ميشال المكانة الاجتماعية" بأنها تمثل مجمل العلاقات المساواتية والتسلسلية لأحد الأفراد مع سائر أعضاء المجموعة، وهي بذلك جملة من الموارد الواقعية أو الكامنة التي يسمح امتلاكها من قبل فاعل معين بتفسير أدوارها، أو لعبها وفقا لتعديلات مبتكرة إلى حد ما⁽⁷⁾.

إنطلاقا مما سبق فإن تحديد المكانة الاجتماعية يتطلب تحديد الصفات الأساسية لسلوكات شاغل الدور الاجتماعي مهما كان هذا الدور والطريقة التي يتحمل بها هذا الدور.

ثانيا- عمل المرأة ودوره في زيادة حريتها الشخصية داخل الأسرة

جدول رقم (01): علاقة عمل المرأة بطريقة التعرف على زوجها

المجموع	ياقتراح من الأهل	علاقة مستقلة	طريقة التعرف على الزوج الحالة المهنية ²
70 100%	29 41.43%	41 %58.57	عاملة
130 100%	125 96.16%	05 3.84%	مأكثة بالبيت
200 100%	154 77%	46 23%	المجموع

تقدر أكبر نسبة في الجدول بـ (96.16%) وتمثل نسبة النساء اللاتي أجن بأن طريقة تعرفهن على أزواجهن كانت باقتراح من الأهل وهن من فئة الماكثات بالبيت، بالمقابل نجد (41.43%) من فئة النساء العاملات أجن بنفس الطريقة، كما نلاحظ من

ناحية أخرى أن (58.57%) من فئة النساء العاملات أجنبن بأن طريقة التعرف على أزواجهن كانت عن طريق علاقة مستقلة، في حين نجد أن (3.84%) فقط من النساء الماكثات بالبيت كانت لهن نفس الإجابة.

إن هذه النتائج تؤكد أن الأسرة الجزائرية ما زالت تعتمد الطريقة التقليدية في الاختيار للزواج والتي يقوم بها عادة أهل الزوج، أي أن الزواج ما يزال بين عائلتين قبل أن يكون بين فردين، لكن ورغم هذه الحقيقة إلا النتائج تؤكد من جهة ثانية أن عمل المرأة يعتبر عاملا مؤثرا على طريقة الزواج عموما وطريقة تعارف الزوجين بصفة خاصة بل يعتبر عاملا محفزا للاختيار الحر لكل منها.

إن خروج المرأة إلى مجال العمل المأجور واحتكاكها بالرجل في مختلف المجالات كالشارع، مكان العمل، وسائل النقل...، أعطتها نوعا من الحرية في تحديد نموذج الرجل الذي سترتبط به، وكذلك الأمر بالنسبة للرجل، ليس هذا فحسب بل أن الرجل الجزائري وخاصة في الوسط الحضري أصبح أكثر اهتماما بالزواج من امرأة عاملة وهذا قد يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الجزائري ولاسيما منها أزمة السكن والبطالة... الخ.

نستنتج مما سبق أن عمل المرأة أثر على طريقة الاختيار للزواج، غير أن عملية التغيير هذه تسير ببطء نظرا لارتباط ظاهرة الزواج بالنسق الثقافي للمجتمع الذي يعتبر من أبطأ الأنساق تغيرا وأكثرها تأثيرا في النسق الاجتماعي الكلي لأنه وحسب النظرية البنائية الوظيفية يؤدي تغير نسق الموجهات القيمة إلى تغير الحياة الاجتماعية ككل لأن القيم تقدم للإنسان نماذج السلوك التي ينبغي أن يتبعها لكي يستمر النسق في حين يقوم الفرد بدوره وفقا لتوقعات المحيطين به .

جدول رقم (02): علاقة عمل المرأة بجمرية الإختيار للزواج

المجموع	الجواب		الحالة المهنية
	لا لم تكن لها الحرية	نعم كانت لها الحرية	
70 100%	2 2.86%	68 97.14%	عاملة
130 100%	83 63.84%	47 36.16%	مأكنة بالبيت
200 100%	85 42.50%	115 57.50%	المجموع

نلاحظ أن اغلب النساء العاملات كانت لهن كامل الحرية في اختيار أزواجهن (97.14%) بينما بلغت هذه النسبة (36.16%) فقط لدى النساء المأكنات بالبيت، وهو دليل على أن المرأة العاملة تتمتع بجمرية أكبر في اختيار شريك حياتها من المرأة المأكنة بالبيت وهذا الفرق في الحرية يمكن تفسيره بأن خروج المرأة إلى العمل أدى بها إلى الاحتكاك المباشر بالرجل، مما ساهم في تشجيع حريتها على الإختيار.

كما أن حصولها على أجر ومساهمتها في المصاريف الأسرية أدى إلى إكسابها نوعا من الاستقلالية و المكانة بين أفراد أسرتها بالمولد، ليس هذا فحسب بل أن بعض المبحوثات يؤكدن أن بعض الآباء يشترطن استمرار هذه المساعدة بعد الزواج مقابل موافقتهم على الشخص الذي ترغب البنت في الزواج منه.

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل وحصولها على أجر ومساهمتها به في ميزانية الأسرة أثر على حريتها في الإختيار للزواج، وبالتالي ساهم في تلاشي القيم التقليدية التي ترفض استشارة المرأة في الزواج بل تجربها على الارتباط بالشخص الذي ترتضيه الأسرة والذي يكون في غالب الأحيان ابن العم أو قريب من العائلة، وأي رفض من طرفها يعني العصيان والخروج عن التقاليد، الأمر الذي يستوجب العقاب، ومنه نستنتج أن عمل المرأة يعتبر عاملا محررا للمرأة من سلطة الأسرة عموما وسلطة الرجل بالخصوص.

رغم خروج المرأة إلى مجال العمل وقضاءها وقتا طويلا فيه إلا أن ذلك لم يمنع الرجل من التدخل في سلوكياتها خاصة إذا تعلق الأمر بوقت خروجها من البيت ودخولها إليه، غير أن أغلب المستجوبات تعتبر مثل هذا التدخل غير مقيد لحيته بل بالعكس يتم عن مدى حرص الأزواج وخوفهم على زوجاتهم، لأنه وبمجرد أنهم سمحوا لهن بالعمل قد وضعوا فيهن كل الثقة وأعطاهن كامل الحرية في هذا المجال.

هنا يبرز التناقض الذي تحدثت عنه الباحثة الأمريكية "ارلي هوكستشايلد" من خلال دراستها المعنونة بـ"الوردية الثانية في حياة المرأة العاملة" بتأكيدا على "وجود تناقضات واضحة بين المبحوثات عن أدوارهن في الحياة الزوجية وشعورهن الحقيقي تجاه تلك الأدوار فقد يبدو للشخص على أنه يؤمن بالمساواة بينما هو في أعماقه تقليدي والعكس صحيح وتفسير ذلك هو أنه غالبا ما يكون مفهوم النوع لدى الشخص مصبوغا بمشاعره التي ترسخت بعمق في نفسه كرد فعل لما سمعه ونشأ عليه في طفولته من قصص العظائم والعبء"⁽⁸⁾.

نستنتج مما سبق أن عمل المرأة لا يعتبر عاملا مؤثرا على درجة تدخل الزوج في السلوكيات الشخصية لزوجته وذلك رغم التحولات التي طرأت على العائلة الجزائرية منذ الاستقلال، بل أن نوع التدخل يختلف بين المرأة العاملة وتلك الماكثة بالبيت.

ثالثا- عمل المرأة و دوره في تغيير السلطة الأسرية

جدول رقم (03): علاقة عمل المرأة بطريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب و تنظيم النسل

المجموع	بالتشاور	من طرف الزوج	من طرف الزوجة	طريقة اتخاذ القرار الحالة المهنية
70 100%	65 92.86%	-	5 %7.14	عاملة
130 100%	51 39.23%	74 56.92%	5 3.85%	ماكثة بالبيت
200 100%	116 %58	74 37%	10 5%	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتنظيم النسل تتم بالتشاور أو من طرف الزوجة لدى (63%) من أفراد العينة وهو مؤشر عن مدى الوعي الذي بلغته الأسرة الجزائرية، غير أن تحليل هذه النسب وفقا للنشاط المهني للمرأة يبين أن طريقة التشاور في اتخاذ مثل هذه القرارات هي السائدة لدى (92.86%) من أسر النساء العاملات وعلى العكس من ذلك نجد أن هذه النسبة لا تتجاوز (39.23%) لدى أسر النساء الماكثات بالبيت.

إن هذا الفرق الواضح في الإجابة بين الفئتين يدل على أن أسر النساء العاملات أشد حرصا على إعطاء عملية تنظيم النسل أهمية مقارنة بأسر النساء الماكثات بالبيت، غير أن هذا لا يعني في أي حال من الأحوال أن المرأة الماكثة بالبيت أقل وعيا من المرأة العاملة بل قد تكون ظروف المرأة العاملة ومعاناتها من عبئ الازدواج الوظيفي وما لذلك من تأثير على تربية الأطفال، هو الذي مهد لانتشار قيم الحوار والنقاش ومن ثمة الاتفاق على قرار موحد.

أما المرأة الماكثة بالبيت فتكون متفرغة للبيت وللعناية بأطفالها وتترك سلطة هذا النوع من القرارات للزوج باعتباره المسؤول على النفقة، خاصة إذا كان دخله مرتفعا وكافيا لتلبية مختلف حاجيات الأسرة.

إن طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتنظيم النسل تكون بطريق تشاورية أكثر في أسرة المرأة العاملة مقارنة بأسرة المرأة الماكثة بالبيت، ومنه نستنتج أن عامل خروج المرأة إلى العمل يؤثر إيجابا في طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتنظيم النسل.

جدول رقم (04): علاقة عمل المرأة بطريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنزل (من تأييث، ترميم...)

المجموع	بالتشاور	من طرف الزوج	من طرف الزوجة	طريقة اتخاذ القرار / الحالة المهنية
70 100%	53 75.72%	7 10%	10 14.28%	عاملة
130 100%	31 23.85%	97 74.61%	2 1.54%	مأكنة بالبيت
200 100%	84 42%	104 52%	12 6%	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن اتخاذ القرارات المتعلقة بتأيث المنزل أو ترميمه تتم بالتشاور عند (75.72%) من أسر النساء العاملات، أما بالنسبة للنساء المأكنات بالبيت فنجد أن نسبة هذه الإجابة لا تتجاوز (24%)، بل أن أغلب أفراد هذه الفئة يؤكذن إفراد الرجل يمثل هذه القرارات على حساب المرأة.

إن هذا الفرق الملحوظ في الإجابة بين الفئتين يؤكذن أن المرأة العاملة تتمتع بمشاركة أكبر في اتخاذ القرارات الأسرية ولا سيما منها تلك المتعلقة بشؤون المنزل مقارنة بالمرأة المأكنة بالبيت وهذا يمكن تفسيره بأن مساهمة المرأة العاملة في ميزانية الأسرة يجعل رأيها مأخوذا بعين الإعتبار، فهي باستطاعتها الدفاع عن رأيها و المساهمة في تجسيده بمشاركتها في إعادة تأيث البيت أو ترميمه...، خاصة إذا كان أجر الزوج غير كافي لتلبية مختلف الحاجيات الأسرية.

إن الأزمة الاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري مع منتصف الثمانينات وما نتج عنها من ضعف في القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية وخاصة تلك التي كانت تنتمي إلى الطبقة الوسطى في المجتمع، جعل الزوج غير قادر على إعالة أفراد أسرته بمفرده الأمر الذي أدى بالمرأة للخروج إلى ميدان العمل المأجور والمساهمة في الدخل الأسري لتغطية هذا العجز.

ولأنها تشارك في ميزانية الأسرة فإنه من المنطقي أن يكون لها رأي تدافع عنه وبموجبه تساهم في صناعة القرار الأسري، وهو تطوّر يدل على انتشار قيم الاتصال والحوار داخل الأسرة الجزائرية الشيء الذي لم يكن متوفرا في الأسرة الأبوية التقليدية. نستنتج أن العامل الاقتصادي المتمثل في عمل المرأة يؤثر في طريقة اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بالمنزل.

رابعا- عمل المرأة و دوره في تغيير الادوار المنزلية

جدول رقم (05): علاقة عمل المرأة بمدى تلقيها مساعدة من طرف الزوج

الرأي	نعم اتلقى مساعدة	لا لا اتلقى مساعدة	المجموع
عاملة	52 %74.28	18 25.72%	70 100%
مأكثة بالبيت	21 16.15%	109 83.85%	130 100%
المجموع	73 36.50%	127 63.50%	200 100%

يلاحظ من خلال الجدول أن أغلب النساء المأكثات بالبيت (83.85%) يؤكدن عم تلقين أي مساعدة من طرف أزواجهن في العمل المنزلي، وهو عكس ما تذهب إليه غالبية النساء العاملات (74.28%) بتأكيدهن على أن أزواجهن يساعدونهن في العمل المنزلي.

هناك فرقا واضحا في الإجابة بين الفئتين يؤكد أن مساعدة الزوج لزوجته تكاد تقتصر على أسر النساء العاملات مقارنة بأسر النساء المأكثات بالبيت، فالزوج في أسرة المرأة العاملة أصبح أكثر وعيا وتأثرا بالإرهاق المزدوج الذي تعاني منه زوجته والناتج عن ممارستها

عملا إضافيا خارج البيت إلى جانب وظيفتها المنزلية، أما الزوج في أسرة المرأة الماكثة بالبيت فإنه لا يكلف نفسه عناء هذه المساعدة إلا في حالات اضطرارية ونادرة.

فالزوج يرى أن الوظائف الأسرية مقسمة إلى قسمين، الأول منها خاص بالرجل ويتمثل في العمل خارج البيت والتكفل بتلبية مختلف الحاجيات الأسرية، أم القسم الثاني فهو مخصص للمرأة ويتمثل في السهر على راحة أفراد الأسرة ورعايتهم داخل البيت وقيامها بمختلف الأعمال المنزلية من غسيل وطبخ... الخ.

إن عمل المرأة يعتبر عاملا محفزا للرجل من اجل المشاركة في الأعمال المنزلية ومساعدة زوجته وبالتالي فهو يساهم في تغيير الوظائف التقليدية لكل من الزوج والزوجة، وتجسيد أطروحة إعادة توزيع الأدوار الأسرية، فالمرأة وبعد ان كان دورها مقتصرًا على العمل المنزلي أصبحت تشارك في العمل خارج البيت الذي ظل حكرا على الرجل، وهذا الأخير أصبح بدوره يشارك في العمل المنزلي الذي كان حكرا على المرأة.

نستنتج مما سبق أن خروج المرأة إلى مجال العمل المأجور أثر على التوزيع التقليدي للأدوار الأسرية، وبالتالي ساهم في تلاشي القيم التقليدية التي تحدد وظائف معينة للرجل وأخرى للمرأة مع إهمال الوظائف المشتركة التي يمكن لكيليهما ان يؤديها بنفس الكفاءة دون الإخلال بالنظام الفطري الذي خلق عليه الإنسان.

إن هذه النتيجة، تجسد بوضوح أطروحة "اميل دور كايم" حول التقسيم الاجتماعي للعمل و كيفية الانتقال من المجتمع الميكانيكي الذي يعتمد على بساطة العلاقات الاجتماعية والتقسيم الطبيعي للعمل إلى المجتمع العضوي الذي يتميز بتعدد العلاقات الاجتماعية وتداخل الوظائف بين الافراد وهي أهم مميزات المجتمع المعاصر.

جدول رقم (06): علاقة عمل المرأة بطبيعة المساعدة التي تتلقاها المرأة من طرف زوجها

المجموع	تحضير الطعام	مؤانسة الأطفال	غسل الأواني	نوع المساعدة الحالة المهنية
52 %100	4 %7.69	35 %67.31	13 %25	عاملة
21 %100	-	19 %90.48	2 %9.52	مأكنة بالبيت
73 %100	04 %5.48	54 %73.97	15 %20.55	المجموع

إذا كانت (73) امرأة فقط والتي تشكل (36.5%) من مجمع أفراد العينة الذين أكدوا تلقيهم للمساعدة من طرف أزواجهم في العمل المنزلي فإنه من خلال هذا الجدول سيتم تسليط الضوء على أنواع هذه المساعدة التي يقدمها الرجل لزوجته في العمل المنزلي.

يلاحظ من خلال الجدول أن مساعدة الرجل لزوجته سواء كانت عاملة أو مأكنة بالبيت ينحصر بصفة أساسية في وظيفة مؤانسة الأطفال (73.97%) وبدرجة اقل في غسل الأواني (20.55%) و(5.48%) لتحضير الطعام وتحميم الأطفال، أما فيما يتعلق بالحالة المهنية للمرأة وعلاقتها بنوع المساعدة فإننا نلاحظ أن المرأة العاملة تتلقي مساعدة أكبر وأوسع من المرأة المأكنة بالبيت التي تقتصر مساعدتها على بعض الوظائف دون أخرى.

إن هذه النتائج تؤكد بأن الرجل ورغم مشاركته في العمل المنزلي إلى جانب زوجته إلا أن مساهمته هذه تبقى مقتصرة على أعمال دون أخرى أو بالأحرى تتلخص في الأعمال المحببة إليه (مؤانسة الأطفال) في حين يبتعد عن الأعمال الأخرى، وفي هذا الإطار تؤكد بعض المبحوثات أن ابتعاد الرجل عن أداء بعض هذه الأعمال يفسر بكونها تقلل من كبريائه كرجل خاصة أمام أفراد عائلته الكبيرة.

إن عمل المرأة و إن كان قد أثر على النظام الأبوي بإعادة توزيع الأدوار بين الزوجين فإن نوع الوظيفة التي يؤديها الرجل إلى جانب زوجته في المنزل تتأثر هي الأخرى بخروج المرأة إلى العمل، حيث انه وكلما كانت المرأة عاملة اتسعت مشاركة الرجل في العمل المنزلي لتشمل مختلف المجالات والعكس صحيح.

نستنتج مما سبق أن التغيير الذي حدث على مستوى أدوار كل من الزوج والزوجة هو تغيير نسبي على مستوى الشكل لا على مستوى المضمون، لأن دور الرجل في العمل المنزلي ما يزال مقتصرًا على أعمال دون أخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الحركة البطيئة التي تمر بها عملية تغيير الأسرة الجزائرية.

جدول رقم (07): علاقة عمل المرأة بطبيعة الشخص المشرف على وظيفة متابعة الأعمال المدرسية للأطفال

المجموع	بالإشتراك معا	الأم	الأب	القائم بالوظيفة الحالة المهنية
70 100%	39 %55.71	20 28.57%	11 15.72%	عاملة
130 100%	18 13.84%	15 11.54%	29 22.30%	مأكنة بالبيت
200 100%	57 28.50%	35 17.50%	108 54%	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول أن وظيفة متابعة الأعمال المدرسية للأطفال هي من اختصاص الأب بالدرجة الأولى لدى (74.62%) من أسر النساء المأكنات بالبيت، أما الأم فلا تقوم بهذه الوظيفة إلا لدى (11.54%) من نفس الفئة، أما بالنسبة لأسر النساء العاملات فإن الأمر مختلف تماما حيث نجد أن هذه الوظيفة إما أن تكون مشتركة بين الزوجين وهو ما عبرت عنه (55.71%) من النساء العاملات أو من اختصاص المرأة لوحدها حسب (28.57%) من أفراد نفس الفئة.

إن عمل المرأة أدى إلى حدوث تغيير في الأدوار الأسرية خاصة تلك المتعلقة بمتابعة الأعمال المدرسية للأطفال، ففي أسر النساء الماكثات بالبيت يكون الزوج هو المسئول عن هذه العملية في حين تبقى المرأة بعيدة كل البعد عن أداء هذه الوظيفة وهذا قد يفسر بضعف مستواها التعليمي وانعزالها عن العالم الخارجي.

فيما يتعلق بأسر النساء العاملات، فإن المرأة تكون أكثر وعياً بأهمية هذه الوظيفة إذ أصبحت تنافس الرجل في أداء هذه الوظيفة وقد حفزها على ذلك احتكاكها بالوسط الخارجي وحرصها المباشر على مصالح أبنائها وكذا إدراكها الجيد لأهمية العلم في الحياة الاجتماعية وما يحققه من طموحات مشروعة.

نستنتج مما سبق إن عمل المرأة أثر أدى إلى بروز صيغة جديدة لتوزيع الأدوار الأسرية بين الزوجين الأمر الذي قد ينشأ عنه ما يعرف بظاهرة صراع الأدوار، كما نستنتج من ناحية أخرى أنه وبالرغم من التغير الحاصل على مستوى توزيع الأدوار الأسرية والذي كان تحت تأثير العامل المادي المتمثل في الحاجة إلى العمل من أجل دعم دخل الأسرة إرضاء لاحتياجاتها المتزايدة إلا أن مشاركة الرجل في العمل المنزلي واتساع مساهمة المرأة في الوسط الخارجي يؤكد أن هناك محاولة لتكثيف كل من الزوجين مع الأدوار الجديدة وازدياد بالمقابل حجم التعاون والتكاتف الذي يشكل أهم سمات التماسك الأسري في صيغته الجديدة.

خاتمة:

تمر الأسرة الجزائرية بتغيرات حاسمة وعميقة على المستوى الوظيفي كما على المستوى البنائي، وهذا تحت تأثير عدة ظروف، لعل من أهمها التغيرات الاقتصادية العالمية وما فرضته من ضرورة تعاون جميع أفراد الأسرة من أجل مواجهة ضعف المستوى الاقتصادي، وهي الظروف نفسها التي اجبرت المرأة الجزائرية إلى الخروج إلى العمل المأجور، من أجل رفع مستوى دخل اسرتها، في ظل تفكك الأسرة الموسعة.

ومن خلال دراستنا الميدانية المتعلقة بانعكاس هذه الظاهرة على تغير الأدوار الأسرية، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة، والتي من أهمها أنه ورغم أن الأسرة الجزائرية مازالت تعتمد على الطريقة التقليدية في الاختيار للزواج والتي يقوم بها الأهل في غالب الأحيان حيث أن الزواج مازال بين عائلتين قبل أن يكون بين فردين، غير أن عمل المرأة يعتبر عاملا مؤثرا على طريقة الزواج عموما ولاسيما منها طريقة التعارف، بل يعتبر عاملا محفزا للاختيار الحر لكلا الزوجين.

فخروج المرأة إلى مجال العمل المأجور واحتكاكها بالرجل في مختلف المجالات (كالشارع، مكان العمل، وسائل النقل...) أعطتها نوعا من الحرية في تحديد نموذج الرجل الذي سترتبط به، وكذا الأمر بالنسبة للرجل، والأمر لا يقتصر على هذا فحسب بل أن بعض الرجال وخاصة في الوسط الحضري أصبحوا أكثر اهتماما بالزواج من نساء عاملات، وهذا يمكن إيعازه إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع الجزائري ولاسيما منها أزمة السكن والفقر والبطالة... الخ.

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل وحصولها على أجر ومساهمتها به في ميزانية الأسرة زاد من حرية المرأة في الاختيار للزواج، وبالتالي ساهم في تلاشي القيم التي تجبر المرأة على الزواج بالشخص الذي ترتضيه الأسرة والذي يكون في غالب الأحيان ابن العم أو قريب من العائلة.

من ناحية أخرى يؤثر خروج المرأة إلى العمل يؤثر في طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب و تنظيم النسل، حيث أن ظروف المرأة العاملة ومعاناتها من عبئ الازدواج الوظيفي مهد لانتشار الحوار والنقاش ومن ثم الاتفاق على رأي موحد في هذا الشأن على عكس المرأة الماكثة بالبيت التي تكون متفرغة للبيت وللعناية بأطفالها، بينما ترك هذا القرار للزوج لأنه هو المسئول على النفقة خاصة إذا كان دخله كافيا لتلبية مختلف الحاجيات الأسرية.

تمتع المرأة العاملة بمشاركة أكبر في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشؤون المنزل من تأثيث وترميم وكراء أو شراء...) مقارنة بالمرأة الماكثة بالبيت، لأن مساهمتها في ميزانية

الأسرة يجعل رأيها مأخوذاً بعين الاعتبار، لذلك فهي تستطيع الدفاع عن رأيها والمساهمة في تجسيده على أرض الواقع وهو ما لم يكن متوفراً في الأسرة التقليدية الممتدة.

إن عمل المرأة يعتبر عاملاً محفزاً للرجل على المشاركة في الأعمال المنزلية إلى جانب زوجته وبالتالي فهو يؤدي إلى تغيير في وظائف كل من الزوج والزوجة، الأمر الذي يؤكد أن هناك إعادة لتوزيع الأدوار الأسرية بين الزوجين بموجبها تمكنت المرأة من الحصول على وظائف كانت حكرًا على الرجل، بالمقابل أصبح هذا الأخير يقوم بوظائف داخل المنزل كانت ولوقت طويل من اختصاص المرأة، غير أن التغيير الحاصل على مستوى أدوار كل من الزوج والزوجة يعتبر تغييراً نسبياً على مستوى الشكل لا على مستوى المضمون، لأن الرجل ورغم مساهمته في العمل المنزلي إلا أن مساهمته هذه تقتصر على أعمال دون أخرى.

إن عمل المرأة أدى إلى تغيير في الأدوار الأسرية المتعلقة بمتابعة الأعمال المدرسية للأطفال حيث وبعد أن كان الزوج في أسر النساء الماكثات بالبيت هو المسئول الرئيسي والوحيد عن هذه العملية فإن المرأة في أسر النساء العاملات أصبحت تنافس الرجل في أداء هذه الوظيفة .

إن المرأة الجزائرية في المستقبل ستكون أمام تحديان هما العمل المنزلي والمهني معاً، مما قد يضعها أمام عدة مشاكل نفسية، صحية واجتماعية ناتجة عن عبئ الازدواج الوظيفي، لذلك ستلجأ إلى حلول تنظيمية، في ظل استمرار انسحاب الرجل من العمل المنزلي، تعتمد على التقليل من الإنجاب والاعتماد على دور الحضانه والوسائل الكهرومنزلية...الخ.

يبقى الهدف الرئيس للمرأة الجزائرية هو البحث عن الاستقرار الأسري والذي يرتبط بمدى الاعتبار المقدم من طرف أفراد أسرتها ومشاركتهم لها في إتخاذ مختلف القرارات الأسرية، كما تطمح لأخذ كامل حقوقها المدنية وضرورة مشاركتها إلى جانب الرجل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقضائية...الخ، غير أنها تبقى عرضة لمساومات أجنبية قد تحيدها عن وظائفها الطبيعية، مما قد يؤثر على تماسك المجتمع.

إن الهدف الأساسي للمرأة المعاصرة هو التعليم ثم يأتي بعده تكوين أسرة مستقلة، فالتعليم يشكل الوسيلة الأساسية لتحرر المرأة، لذلك نجد أن المرأة الجزائرية بعد

الاستقلال استطاعت تحقيق مستويات تعليمية أرقى سمحت لها بممارسة نشاطات مهنية وبالتالي تحقيق نوع من الاستقلالية الاقتصادية، الأمر الذي أغناها عن الزواج المبكر وأدى بالمقابل إلى ارتفاع معدل سن الزواج.

تبعاً لهذه النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن التأكيد على ضرورة وضع آليات لإصلاح وضع الأسرة الجزائرية عموماً والمرأة بالخصوص، وهذا لا يتأتى إلا بضرورة إشراك المرأة في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومشاركتها إلى جانب الرجل في مخلف المسؤوليات.

كما على السياسات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار الميول الوظيفية الحالية للمرأة وإعطائها فرصاً أكبر في المهن التي يلائمها وإبعادها عن كل مهنة قد لا تتلاءم وخصائصها البيولوجية والنفسية، وتنعكس بالضرورة على المجتمع.

إضافة إلى ذلك يلقي على عاتق السلطة السياسية مسؤولية إيجاد بدائل وبرامج من شأنها التخفيف على المرأة العاملة من عبئ الأزدواج الوظيفي كالعامل الجزئي وتوفير الأدوات والوسائل المنزلية التي تغني المرأة عن العمل المنزلي اليدوي الذي يتطلب وقتاً أطولاً.

ضماناً لاستقرار النسق الاجتماعي يجب على الدولة إدماج المفهوم الشامل لثقافة المجتمع عند كل عملية تخطيط لبرامج التنمية بصفة عامة والبرامج المتعلقة بالمرأة بصفة خاصة والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع وذلك تجنباً لأي تعارض بين البرامج التنموية من جهة وثقافة المجتمع من جهة أخرى.

الهوامش:

- ^{1.} علي محمد المكاوي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة، دار نهضة الشرق، 1997، ص 108
- ^{2.} جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، 1981، ص 15.
- ^{3.} عبد الواحد وافي، الأسرة و المجتمع، القاهرة، مكتبة النهضة، 1966، ص 4 .
- ^{4.} سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، مصر، دار المعرفة الجامعية ، 1979، ص 34
- ^{5.} حلیم بركات، النظام الاجتماعي وعلاقاته بمشكلة المرأة العربية، ط 1، بيروت، مركز الوحدة العربية، 1982، ص 63.
- ^{6.} محمد عاطف غيث، نفس المرجع السابق، ص 390.
- ^{7.} دينكن ميتشال، معجم علم الاجتماع، ترجمة: حسان محمد الجيني، بيروت، دار للطباعة والنشر، 1982، ص 223.
- ^{8.} ارلي هوكستشابلد، الوردية الثانية في حياة المرأة العاملة، ترجمة: عزة عبد الفتاح الجوهري، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994، ص 45

